

الذريعة إلى اصول الشريعة

[122] وضع اللغة وعرفها ، وأما عرف الشرع فإننا قد بينا أنه قد استقر على أن فعل المأمور به على الحد الذي تعلق به الامر يقتضي الاجزاء . والذي يدل على أن وضع اللغة لا يقتضي ذلك أن الإشارة بقولنا (إجزاء) هو إلى أحكام شرعية ، كنحو وقوع التملك بالبيع ، وحصول الاستباحة بعقد النكاح ، ووقوع البينونة والفرقة بالطلاق ، وفي الصوم أنه وقع موقع الصحة فلا يجب إعادته ، وكذلك في الصلوة ، وقد علمنا أن هذه الاحكام لا تتعلق بالامر ، لا في لفظه ، ولا في معناه ، نفيا ، ولا إثباتا ، فكيف يدل إمثاله على ثبوتها ولا علقه بينها وبينه ، وإنما يدل * إمثال أمر الحكيم على أن الفاعل مطيع مستحق للمدح والثواب ، لان للامر تعلقا بذلك ، ولا تعلق له بما تقدم ذكره من الاحكام الشرعية . وربما تعلق في ذلك بان الظان في آخر الوقت كونه متطهرا يلزمه بإجماع فعل الصلوة ، فلو ذكر أنه لم يكن متطهرا ، لما أجزأه فعله ، ولوجب عليه القضاء ، وكذلك المفسد لحجه
